الامم المتحدة » . وبذلك ارتبط التحرير بحق الدفاع عن النفس بما هو حق طبيعي معترف به ، وليس بما هو حق منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة فحسب ، وصارت المادة كلها على النحو التالي : « تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس ، من أجل ذلك فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام ، لاعادة الاوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الأمن والسلام في ربوعها وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية » . وظل نص هذه المادة بعد تعديله يحمل ذلك العيب الذي حمله النص السابق ، وهو اجتزاء الحديث عن الناحية الدولية بمفهوم واحد جامد هو واجب الدول في تأييد حق الدفاع عن النفس ، وغياب أية اشارة للكتل والاتجاهات الدولية وللعوامل التي تحدد مواقفها مع أو ضد هذا الحق أو ذاك .

رفض التقسيم وتصريح بلفور : وجاء نص المادة التاسعة عشرة متطابقا مع نص المادة السابعة عشرة في الميثاق السابق بلا زيادة أو نقصان ، وهذا هو نصها : « تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن ، لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ، ومناقضته للمبادىء التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير » . وبهذا التطابق ظل الموقف من قرار التقسيم على حاله كما ابتدأ منذ صدور قرار التقسيم في العام ١٩٤٧ . واذا كان من شأننا ان نعرف أن مزيداً من الأصوات كان قد ارتفع منذ حرب العام ١٩٦٧ لينتقد الموقف الجامد السابق من قرار التقسيم ، في سياق الدعوة الى وضع أهداف مرحلية للكفاح الوطني الفلسطيني ، فان أقل تلك الأصوات المنتقدة هو الذي صاغ انتقاداته مكتوبة . وهذه الانتقادات لم تنعكس على أية حال لا في مناقشات لجنة الميثاق ولا في قرارات المجلس الوطني .

وتطابق أيضا نص المادة العشرين مع مثيله نص المادة الثامنة عشرة مع فارق بسيط هو ان النص الجديد سمي « تصريح بلفور » ما سماه النص السابق « وعد بلفور » . وهذا هو النص الجديد : « يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما . وان دعوات الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح ، وان اليهودية بوصفها دينا سماويا ، ليست قومية ذات وجود مستقل ، وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة ، وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها » .

وهنا ظل الميثاق الجديد يحمل في هذه المادة خطأ المضاهاة بين الروابط التاريخية الموهومة بالفعل ، وبين الروابط الدينية التي ما زال بعضها قائما والتي جرى الاقرار بها ضمنا في الميثاق الوطني ذاته في مادته السادسة عشرة . وظل يحمل خطأ المضاهاة أيضا بين اتباع الديانة اليهودية ممن يعيشون في فلسطين وفي دول العالم الأخرى .

رفض التصفية والحل : بعد تثبيت ما أكده الميثاق السابق من رفض لوعد بلفور وللتقسيم ولما ترتب عليهمـــا ، اضيفت الى الميثاق الجديد مادة جديدة هي المادة الحادية والعشرون ، وهذا نصها : « الشعب العربي الفلسطيني ، معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة ، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا ، ويرفض كل المشاريع